﴿فَمَا لَكُمۡ فِي ٱلۡمُنَٰفِقِينَ فِئَتَيۡنِ وَٱللَّهُ أَرۡكَسَهُم بِمَا كَسَبُوٓاْۚ أَتُرِيدُونَ أَن تَهۡدُواْ مَنۡ أَضَلَّ ٱللَّهُۖ وَمَن يُضۡلِلِ ٱللَّهُ فَلَن تَجِدَ لَهُۥ سَبِيلٗا ٨٨﴾ [النساء: 88]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

جاءَ قولُ اللّه تعالى: ﴿فَمَا لَكُمۡ فِي ٱلۡمُنَٰفِقِينَ فِئَتَيۡنِ﴾ تفريعًا عَن أَخبَارِ المُنَافِقِينَ الَّتي تَقَدَّمَت؛ لأَنَّ مَا وُصِفَ مِن أَحوَالِهِمْ لَا يَترُكُ شَكًّا عِندَ المُؤمنِينَ في خُبث طَوِيَّتِهم وَكُفرِهم، ويجُوزُ أن يكونَ تَفريعًا عَن قَولِهِ سُبحانَهُ قبلُ: ﴿وَمَنۡ أَصۡدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثٗا﴾، وإِذْ قَد حَدَّثَ اللّهُ عَنْهُمْ بِمَا وَصَفَ مِن سَابِقِ الآيِ، فَلَا يَحِقُّ التَّرَدُّدُ في سُوءِ نَوايَاهُمْ وَكُفرِهِم[1].

❁ المَعْنَى الإِجْمَالِيُّ:

ما لَكُم تفرَّقتُم في أَمرِ المنافقينَ فِرْقَتين: فرقةً تقولُ بقتالِهم، وأُخْرَى لا تقولُ بذلك، فإنّهُ لا يَنْبَغِي التَّرَدُّدُ في كُفْرِهم، مع أنَّ الأدلَّةَ ظاهرةٌ جليَّةٌ، فيجبُ أنْ تَقْطَعُوا بكفرِهم، وأخبرَ سبحانَه عنْ حكمِه وقضائِه فيهم وعدلِه، وأنَّ وقوعَهم في الضَّلالِ كان بسببِ كسبِهم وأعمالِهم، فلا تَختلفوا في أمرِهم بعدَ هذا البيانِ، أَتُرِيدُونَ أنْ تُرشِدوا مَنْ أَضلَّهُ اللّه تعالَى، وتجعلوه مِنَ المُهْتَدِينَ؟، ومَن يُضلِلِ اللّهُ سُبحانهُ عنِ الهُدَى، فلنْ تَجِدَ لَهُ طريقًا إلى الحقِّ والهُدَى، ولا سبيلَ إلى إِصْلَاحِه ورَشَادِه[2].

❁ شَرْحُ المُفْرَدَاتِ:

1) ﴿فِئَتَيۡنِ﴾: مثنّى فِئَة، وجذْرُ الكلمةِ: الفاءُ والهمزةُ والحرفُ المعتلُّ، وهذا الأصلُ دالٌّ على فَجْوةٍ أو شَقٍّ وفَراغٍ في شيءٍ غليظٍ صُلبٍ يَفصِلُه شَطْرَين أو كُتْلتين، وتطلَقُ الفِئَةُ على الفِرقَةِ والجَمَاعَةِ مِنَ النَّاسِ ومِنَ الجيشِ، ولم تأتِ في القرآنِ إلَّا بهذا المَعْنَى، وجمعُ فِئَةٍ: فِئَاتٌ وفِئُونٌ[3].

(1) ابن عاشور: التحرير والتنوير: 5/148.
(2) ابن عطية، المحرر الوجيز: 2/88، والبيضاوي، أنوار التنزيل: 2/88.
(3) ابن منظور، لسان العرب: (فأي)، وجبل، المعجم الاشتقاقي: (فأي)

2) ﴿أَرْكَسَهُم﴾: منَ الرَّكْسِ؛ وهو رَدُّ الشَّيءِ بقَلبِه عَلَى رَأْسِهِ إن كَانَ لَهُ رَأْسٌ، وَرَدُّ أَوَّلِهِ عَلَى آخِرِهِ مَقلُوبًا مُتَحَوِّلًا عَن حَالَةٍ إِلَى أَردَأَ مِنهَا، وأصلُ الرِّكسِ: تَحَوُّلُ الطَّعَامِ والعَلَفِ إِلَى الرَّجِيعِ وَالرَّوَثِ، والمُرَادُ به في الآيةِ: التَحَوُّلُ والانقِلَابُ المَعنَوِيُّ إِلَى الغَدرِ والقِتَالِ؛ أي: مِنْ إِظهَارِ الوَلَاءِ والتَّحَيُّزِ إِلى المُسلِمِينَ إِلى إِظهَارِ التَّحَيُّزِ إِلَى المُشرِكِينَ، أو مِنَ الإيمانِ إِلَى الشِّركِ، وهو شَرُّ التَّحَوُّلِ والارتِدَادِ المَعنَوِيِّ[1].

3) ﴿تَجِدَ﴾: من وَجَدَ، الواوُ والجيمُ والدَّالُ تدورُ تصاريفُهَا على تحصُّلِ شيءٍ ذي بالٍ في حَوْزةٍ كانت خاليةً منه، كالمالِ، والضَّالةِ، ومِنْ صُوَرِه: العثورُ على الشَّيءِ في الحوزةِ دُونَ معرفةٍ مُسْبَقَةٍ بذلكَ، ويُقال في فعلِهِ: وَجَدَ وِجْدانًا، بمعنَى: حصّلَه وأَلْفَاهُ، وبمَعْنَى: ظَفَرَ بِه[2].

4) ﴿سَبِيلًا﴾: السِّينُ والباءُ واللَّامُ تدلُّ اشتقاقاتُهَا على امتدادٍ إلى أسفلَ معَ اتِّصالٍ، ومنهُ إسبالُ الإزَارِ، وهو إِرْخَاؤُهُ، وأسبلَ ثيابَه: طوَّلَها وأرسلَها إلى الأرضِ، والسَّبيلُ هو الطَّريقُ الموصِلُ، سواءٌ أكانَ سهلًا أم صَعبًا، ويذكَّرُ ويؤنَّثُ، وهو بهذا المعنى في كلِّ القرآنِ، وإنَّما يختلفُ المرادُ به بِحسبِ السِّياقِ، فيأتي بمعنى الطَّريقِ المادّي، وبمعنى الطَّريقِ المعنويِّ الموصلِ إلى الهدايةِ مجازًا، كمَا في قولِه تعالى: ﴿فَلَن تَجِدَ لَهُۥ سَبِيلًا﴾[3].

❁ الإيضاحُ اللُّغَويُّ والبَلاغِيُّ:

دِلَالَةُ الْفَاءِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿*فَمَا لَكُمْ فِي ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِئَتَيْنِ﴾:

مَنْ عَرَفَ حَالَ الْمُنَافِقِينَ لَا يَنْبَغِي لَهُ التَّرَدُّدُ فِي شَأْنِهِمْ

الفاءُ في قولِ اللّه تعالى: ﴿*فَمَا لَكُمْ فِي ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِئَتَيْنِ﴾ استئنَافيَّةٌ[4]، وتُشعِرُ بمعنى التَّفريعِ وَالسَّببيَّةِ، فهيَ دالَّةٌ علَى تَفريعِ الاستِفهَامِ الإنكَارِيِّ فِيهَا على مَا قبلَه، والمعنى: إِذَا كَانَ اللّهُ تَعَالَى قَدْ عرّفكم حالَ المنافقين وأَمَرَكُم بِالقِتَالِ في سَبِيلِهِ، وأنَّهُ سيجمعُكُم يومَ القيامةِ لا ريبَ فيه، فَمَا لَكُم تَتَرَدَّدُونَ فِي أَمرِ المُنَافِقِينَ، وَتَنقَسِمُونَ

(1) ابن فارس، مقاييس اللغة: (ركس)، ورضا، تفسير المنار: 5/262.
(2) ابن منظور، لسان العرب، وجبل، المعجم الاشتقاقي: (وجد).
(3) الأزهري، تهذيب اللغة، وجبل، المعجم الاشتقاقي: (سَبَل).
(4) الدَّرويش، إعراب القرآن وبيانه: 2/283.

فِيهِم إِلَى فِئَتَين، وكلُّ ما تقدّم أسبابٌ تفيدُ التَّعجُّبَ من حالِ انقسامِ المؤمنينَ في أمرِ المنافقينَ الّذين لا ينبغي الانقسامُ فِيهِمْ.

بَلَاغَةُ الِاسْتِفْهَامِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿*فَمَا لَكُمْ فِي ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِئَتَيْنِ﴾:

التَّعجيبُ مِنْ حَالِ انْقِسَامِ الْمُؤْمِنِينَ فِي أَمْرِ الْمُنَافِقِينَ

الاستفهامُ في قولِه تعالَى: ﴿*فَمَا لَكُمْ فِي ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِئَتَيْنِ﴾ ليس استفهامًا حقيقيًّا؛ إذْ حقيقةُ الاستفهامِ: طلبُ العِلْمِ بشيءٍ لم يَكُن مَعْلُومًا من قَبْلُ، واللهُ سُبحانَهُ لا تخْفَى عليه خافيةٌ، فدلَّ ذلك علَى أنَّه استفهامٌ مجازيٌّ؛ ومعناهُ: الْإِنْكَارُ التّوبِيخِيّ، والخطابُ عامٌّ لجميعِ المؤمنينَ، ولكن التَّوبيخَ فيه متوجِّهٌ إلى جماعةٍ مِنْهم؛ وهم الّذين يتردَّدُونَ في حالِ المنافقينَ، وفيهِ تَعجيبٌ من حَالِهم، ولَومُهُم على تردُّدِهِمْ في شأنِهم[1]، والمَعْنَى: ما شأنُكم انقسمتُم فِرْقَتَين فيما هو ظاهرٌ مِنْ حالِ المنافقينَ؟ فهذا التَّركيبُ (مَا لَكَ) أو (مَا لَكُم) إذَا سيقَ مساقَ الإنكار يَكُونُ لِتوبيخِ مَنْ يأتي فِعلًا مخالفًا، وهو مِنَ الوضوحِ والظُّهورِ ممّا ينبغي أنْ لا يُفعلَ، فَلظهورِ الأمرِ تضمّنَ معنى التَّعجيبِ واللَّومِ.

نُكْتَةُ إِيجَازِ الْحَذْفِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿*فَمَا لَكُمْ فِي ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِئَتَيْنِ﴾:

زِيَادَةُ التَّعْجِيبِ مِنْ حَالِ الْمُؤْمِنِينَ الْمُتَرَدِّدِينَ فِي شَأْنِ أَهْلِ النِّفَاقِ

في قولِ اللهِ تعالَى: ﴿*فَمَا لَكُمْ فِي ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِئَتَيْنِ﴾ حذفٌ، تقديرُهُ: فما لَكُمْ في أَمرِ الْمُنَافِقينَ فرقتين، أو في شَأنِ الْمُنَافِقين[2]، والجارُّ والمجرورُ ﴿فِي ٱلْمُنَٰفِقِينَ﴾ متعلّقٌ بمحذوفٍ تقديرُه: تَفْتَرِقُون، وفي هذا الحَذْفِ: إيجازٌ واختصارٌ؛ لِيَتَوَجَّه اللّومُ لِلْوَصْفِ، وهو النِّفاقُ، فالخلافُ في أمرِهم وشأنِهم وليسَ في ذَوَاتِهم، لكنْ حُذِفَ المضافُ لِلتَّنبيهِ على أنَّ تفرُّقَهُم كانَ في المَوْصُوفِينَ بالنِّفاقِ؛ تعجيبًا مِنْ حالِ المؤمنينَ الّذين كانوا يتردَّدُونَ في نِفَاقِهم وكُفْرِهم.

(1) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 2/212.

(2) الزمخشري، الكشاف: 1/546، والرازي، مفاتيح الغيب: 10/186، والبيضاوي، أنوار التنزيل: 2/88.

سِرُّ إِيثَارِ التَّعْبِيرِ بِـ ﴿فِئَتَيْنِ﴾ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿*فَمَا لَكُمْ فِي ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِئَتَيْنِ﴾:

دلّتْ كلمةُ ﴿فِئَتَيْنِ﴾ من قولِه تعالى: ﴿*فَمَا لَكُمْ فِي ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِئَتَيْنِ﴾ على أنَّ المؤمنينَ تفرَّقوا فِرْقَتَيْنِ في شأنِ المنافقين، فِرقة منهُم كَانَت تَذُبُّ عَنهُمْ تحرّزًا مِنْ أنْ يحكمُوا عليهم بالكُفرِ؛ لِمَا رأوا في الظَّاهِرِ من تمسّكهم بِالشَّهَادَتَيْنِ، وفِرقَة منهُم تُبَاينُهُمْ وَتُعَادِيهِم لِما عَرَفُوا من حَقِيقَتِهم، ومَا ظهَرَتْ لهُمْ مِنْ أدلَّةِ كُفرِهم ونِفَاقِهِمْ[1]، فَنُهُوا عَن ذَلِكَ وَأُمِرُوا بِأَن يَكُونُوا عَلَى نَهجٍ وَاحِدٍ في التَّبَايُنِ والتَّبَرِّي والتَّكفِيرِ، (ومعنَى الافتراقِ مستفادٌ من فِئَتَيْنِ)[2].

التَّفَرُّقُ فِي شَأْنِ الْمُنَافِقِينَ مَذْمُومٌ؛ إِذِ النِّفَاقُ رَافِعٌ لِلْخِلَافِ فِي الْحُكْمِ عَنْ أَهْلِهِ

ولم يَرِدِ النَّظْمُ القرآنيُّ: (ما لَكُمْ تَفرّقتُمْ فِئَتَين)؛ تَحَاشِيًا عَن وَصْفِ المؤمنين بالتفرّقِ ظاهرًا؛ فالتفرّقُ مذمومٌ، ولا سيّما أنَّ الخطابَ موجَّهٌ لِلْمُؤْمِنِين.

بَلَاغَةُ الِاسْتِعَارَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَٱللَّهُ أَرْكَسَهُم بِمَا كَسَبُوا۟﴾:

لمّا كانَ أصلُ الرِّكسِ: الطَّعامَ المتحوِّلَ إلى الرَّجيعِ والرَّوثِ، وهو حالٌ خَسِيسةٌ، متمثّلةٌ في النَّجَاسَةِ، فكان في قولِه سُبحانَهُ: ﴿وَٱللَّهُ أَرْكَسَهُم بِمَا كَسَبُوا۟﴾ تشبيهُ حالِ ردّهم إلى الْكُفْرِ أو تَصْيِيرِهم إلى النَّار بعدَ أنْ كان مصيرُهم إلى الجنَّةِ باعتبارِ حَالِهِمُ الأصليَّة[3] بِتَحوّلِ الطَّعامِ إلى الرَّجيعِ؛ فيكونُ مِنْ تصويرِ المعقولِ – وهو التحوُّلُ مِنَ الإيمانِ إلى الكُفرِ – في صورةِ المحسوسِ الّذي هو تحوّلُ الطَّعامِ الطَّيِّبِ إلى الرَّجيعِ؛ فهو استعارةٌ تصريحيّةٌ تبعيَّةٌ، ونُكْتَتُهَا: الإشارةُ إلى تأكيدِ ظهورِ تحوّلِهم الشَّنيعِ، وفيها: زيادةُ تقبيحِ حالِهم، وبيانُ شِدَّةِ إِصْرَارِهِمْ عَلَى الْكُفرِ والباطلِ وعَدَاوَةِ الْمُسلِمِينَ، وأنَّهُ يبعُدُ

تَصْوِيرُ حَالِ الْمُنَافِقِينَ بِأَقْبَحِ الصُّوَرِ وَأَشْنَعِهَا إِيمَاءً إِلَى تَعَذُّرِ رُجُوعِهِمْ عَنِ النِّفَاقِ

(1) الرازي، مفاتيح الغيب: 10/169.
(2) البيضاوي، أنوار التنزيل: 2/88.
(3) الرازي، مفاتيح الغيب: 10/173، والقونوي، حاشية القونوي على تفسير البيضاوي: 7/254.

رجوعُهُمْ بعد هذه الحالِ إلى الحقِّ؛ إذْ مَن وَقَعَ في شَيءٍ مَنكُوسًا يَتَعَذَّرُ خُرُوجُهُ مِنْهُ عادةً.

دِلَالَةُ الْجُمْلَةِ الْحَالِيَّةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَٱللَّـهُ أَرۡكَسَهُم بِمَا كَسَبُواْۚ﴾:

مَـنْ يَـرُدُّهُ اللَّهُ تَعَالَى إِلَى الْكُفْرِ لَا يَـنْبَغِي أَنْ يُخْتَلَفَ فِي كُفْرِهِ

الجُمْلَةُ في قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَٱللَّهُ أَرۡكَسَهُم بِمَا كَسَبُواْۚ﴾ في مَوضِعِ الحَالِ مِنَ الْمُنَافِقِين، فقَدْ أَنْكَرَ اللهُ تَعَالَى عَلَى الْمُؤْمِنين اختِلَافَهُمْ في هَؤُلَاءِ الْمُنَافِقِينَ، والحَالُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ رَدَّهُمْ في الكُفرِ، فتفرّقُ الْمُؤْمِنين في أمرِهِم مُقْتَرِنٌ بإرْكَاسِ اللهِ تعالَى لَهم، فيكونُ أمرُ الْمُنَافِقينَ ظاهرًا، ومَنْ يَرُدُّهُ اللَّهُ إِلَى الكُفرِ لَا يَنْبَغِي أَنْ يُختَلَفُ في كُفرِهِ، فأفادت الجملةُ الحاليَّةُ تأكيدَ الإنكارِ الْمَصْحُوبِ بالتَّعجيبِ واللَّوم[1].

دِلَالَةُ الْبَاءِ فِي ﴿بِمَا﴾ وَنُكْتَةُ التَّعْبِيرِ بِالْكَسْبِ دُونَ الِاكْتِسَابِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿بِمَا كَسَبُواْۚ﴾:

خُـبْـثُ أَهْـلِ النِّفَاقِ وَمَيْلُهُمْ إِلَى الِانْحِرَافِ

الباءُ في قولِهِ سُبحانَهُ: ﴿بِمَا كَسَبُواْۚ﴾ سَبَبِيَّةٌ[2]، والمعنى: واللهُ تعالَى أركسَهم وأهلَكهم بسببِ ما كسَبوا، وعُبِّرَ بِـ ﴿كَسَبُواْۚ﴾ دُون (اكْتَسبوا)؛ لِلإشارة إلى أنَّ ارتدادَهم ولُحُوقَهُم بالْمُشْرِكِينَ كان سَهلًا عليهم مِنْ دونِ جُهدٍ يَبذلونَهُ، فَفِيهِ إِيمَاءٌ إلى خُبْثِ طَبْعِهِمْ وَمَيْلِهم إلى الِانْحِرَاف.

وحُذِفَ عائِدُ (مَا)، والتَّقدير: بِمَا كَسَبُوه؛ لِيفيدَ أنَّ إِرْكَاسَهم لِعمومِ ما كَسَبُوا؛ لِئلّا يَخْتَصَّ بِكَسْبٍ خاصٍّ حَدَثَ في وَاقعةٍ معيَّنةٍ.

نُكْتَةُ تَقْدِيمِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ عَلَى خَبَرِهِ الْفِعْلِيِّ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَٱللَّهُ أَرۡكَسَهُم بِمَا كَسَبُواْۚ﴾:

الْمُبَالَغَةُ فِي ذَمِّ الْمُنَافِقِينَ وَتَبْشِيعِ حَالِهِمْ

في قولِهِ تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَرۡكَسَهُم بِمَا كَسَبُواْۚ﴾ تكرارٌ للإسنادِ؛ لِإفادةِ تأكيدِ حكمِ نسبةِ مضمونِ الجملةِ، ووجهُ تكرارِ النِّسبةِ أَنَّ الفعلَ ﴿أَرۡكَسَهُم﴾ أُسندَ إلى الاسمِ الظَّاهرِ ﴿وَٱللَّهُ﴾؛ إذْ هُوَ خبرٌ

(1) أبو حيان، البحر المحيط: 4/8، وأبو السّعود، إرشاد العقل السليم: 2/212.

(2) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 2/212.

لِلْمبتدأ، ثُمَّ أُسندَ إلى الضَّميرِ العائدِ إلى اللهِ تعالَى في ﴿أَرْكَسَهُم﴾؛ فكانَ في هذا التَّركيبِ إسنادُ الفعلِ إلى الاسمِ الأحسنِ (اللهِ) مرّتَيْنِ: مرَّةً إلى صريحِ الاسمِ، وأخرَى إلى ضميرِهِ، كما قرّرهُ علماءُ البلاغةِ في تَقْوِيَةِ الإسنادِ[1]، وزادَ الْجُملةَ قُوَّةً مَجيئُها اسميّةً؛ لتدلَّ على الثّبوتِ - كما هو الأصلُ فيهَا - ، ولتدُلَّ على اللُّزومِ والدَّوامِ بقرينَةِ الذَّمِّ؛ مبالغةً في ذَمِّ الْمُنَافِقِين وتَبْشِيعًا لِحَالِهِم، فتكونُ الجملةُ مؤكِّدةً لِمعنى الإركاسِ مقرّرَةً لَه، وفِيهَا دِلالةٌ علَى أنَّ الإركاسَ إلى الْكُفْرِ بأمرِ اللهِ تعالَى وحدَه، فاللهُ هُوَ الذي أركسَهم في الكفرِ بِسَبَبِ مَا كَسَبُوهُ.

بَلَاغَةُ التَّجْرِيدِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَتُرِيدُونَ أَن تَهْدُواْ مَنْ أَضَلَّ ٱللَّـهُ﴾:

في قوله سُبحَانَه: ﴿أَتُرِيدُونَ أَن تَهْدُواْ مَنْ أَضَلَّ ٱللَّهُ﴾ تجريدٌ لِلْخِطَابِ بعدَ أنْ خاطَبَ جميعَ المؤمنينَ في قولِه ﴿*فَمَا لَكُمْ﴾، فَخُصِّصَ هُنَا بالقَائِلِينَ بإيمَانِهم، وفي هذَا التَّجريدِ: المبالغةُ في توبيخِهم ولَومِهم على زعمِهم ذلك، وإشعارٌ بأنَّهُ يؤدِي إلى محاولةِ المُحالِ، وَهُوَ هدايةُ مَنْ أضلَّهُ اللهُ تعالى[2].

هِدَايَةُ مَنْ أَضَلَّهُ اللهُ تَعَالَى مُحَالٌ

دِلَالَةُ الِاسْتِفْهَامِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَتُرِيدُونَ أَن تَهْدُواْ مَنْ أَضَلَّ ٱللَّـهُ﴾:

الهمزةُ في قولِهِ تَعَالَى: ﴿أَتُرِيدُونَ أَن تَهْدُواْ مَنْ أَضَلَّ ٱللَّهُ﴾ استفهاميَّةٌ، وهذا الاستفهَامُ مجازيٌّ على مَعْنَى الإنكارِ التّوبيخِيِّ المُتَضَمّنِ الإبعادَ والتَّيْئِيسَ مِمَّا أرادَه بعضُ المؤمنينَ، وهو إنكارٌ على الْحُكْمِ بإيمانِهم، ولِيَقْضِيَ بِفَظَاعةِ هذا الحكمِ؛ كَنَّى بِهِ عن إرادةِ المُحالِ، فكأنّه قال: مَنْ أَرَادَ اللَّهُ تعالَى ضَلَالَهُ، لَا يُرِيدُ أَحَدٌ هدَايَتَهُ؛ لِئَلَّا تَقَعَ إِرَادَتُهُ مخالفةً لإرادةِ اللَّهِ تَعَالَى، ومَنْ قَضَى اللَّهُ عَلَيهِ

لَا يَنْبَغِي لِأَهْلِ الْإِيمَانِ أَنْ تَكُونَ إِرَادَتُهُمْ عَلَى خِلَافِ مُرَادِ اللهِ تَعَالَى.

(1) السكاكي، مفتاح العلوم، ص: 221، والمطعني، التفسير البلاغي للاستفهام: 1/223.
(2) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 2/212.

بالضَّلَالِ لَا يُمكِنُ إرشَادُهُ[1]، وفيه تَلَطُّفٌ بالْمُخَاطَبِين، والمعنَى: مَا يَنْبَغِي لَكُمْ أَن تُرِيدُوا المُحالَ.

بَرَاعَةُ الْكِنَايَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَتُرِيدُونَ أَن تَهْدُواْ مَنْ أَضَلَّ ٱللَّـهُ﴾:

اسْتِحَالَةُ هِدَايَةِ مَنْ كَتَبَ اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ الضَّلَالَ.

في قَوْلِهِ تعالى: ﴿أَتُرِيدُونَ أَن تَهْدُواْ مَنْ أَضَلَّ ٱللَّهُ﴾ كنايةٌ؛ وذلك أنَّهُ جُعِلَ الحُكمُ بإيمانِ المنافقِين وادِّعاءِ اهتدائهم - وَهُم بِمَعْزِلٍ عَن ذَلِكَ - بِمَنْزِلةِ السَّعي في هدَايتِهم والْإِرَادةِ لَها، فكُنِّيَ عَنِ الْحُكْمِ بإيمَانِهم وَهُمْ في حَالِ الْإِرْكَاسِ بذِكْرِ المُحالِ؛ وهُوَ إرادةُ هِدَايةِ مَنْ أضلّهُ اللّه تعالَى، وفيه أيضًا تأكيدٌ بأنّ أولئك المُنَافِقِين سَيَمُوتُون علَى الْكُفْرِ.

دِلَالَةُ الطِّبَاقِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَتُرِيدُونَ أَن تَهْدُواْ مَنْ أَضَلَّ ٱللَّـهُ﴾:

مَنْ لَا يَتَّبِعُ طَرِيقَ الْحَقِّ؛ هُوَ مُتَّبِعٌ طَرِيقَ الْبَاطِلِ.

في قولِ اللّه تعَالَى: ﴿أَتُرِيدُونَ أَن تَهْدُواْ مَنْ أَضَلَّ ٱللَّهُ﴾ طباقٌ بينَ الهدايةِ والضَّلالِ، ونُكْتَتُهُ: حَصرُ الأمرِ بينَ هذين الطَّريقَين، فالذي لا يتَّبعُ طريقَ الهدايةِ؛ ليسَ له إلَّا طريقُ الضَّلالِ.

وفي إسناد الهدايةِ لِلضَّمير الرَّاجِعِ إلَى الفِئَةِ المُؤْمنةِ القائلةِ بإيمَانِ الْمُنَافِقِين، وإسنَادِ الإضلَالِ إلَى اللّه تعالى: تأكيدٌ على اسْتِحَالةِ إيمَانِهم؛ إذْ لَا تُعارِضُ إرادةَ اللّه سُبحانَهُ إرادةُ بَشَرٍ، ويؤيِّدُه توجيهُ الإنكارِ لِلْإرادَةِ، فلم يَرِدِ النَّظْمُ القرآنيُّ: (أَتَهْدُونَ مَنْ أضلَّ اللّه)، بل توجَّهَ الإنكارُ إلى الْإِرَادَةِ لَا إلَى مُتعلَّقها، وهُوَ الهدَايَة؛ لِلْمُبَالغةِ في الإنكارِ، بِبَيَانِ أنَّه ممَّا لا يُمْكِنُ إرادتُه أَصْلًا، فضلًا عَن إمْكَانِه في نَفْسِه[2].

دِلَالَةُ إِيرَادِ الْمَفْعُولِ ﴿مَنْ﴾ اسْمًا مَوْصُولًا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَتُرِيدُونَ أَن تَهْدُواْ مَنْ أَضَلَّ ٱللَّـهُ﴾:

لمْ يَرِدِ النَّظْمُ القرآنيُّ: (أَتُرِيدُونَ أَنْ تَهدوهُم)؛ لِيَعُودَ الضَّميرُ

(1) ابن عطية، المحرر الوجيز: 2/89، وأبو حيّان، البحر المحيط: 4/8.
(2) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 2/212.

إلى الْمُنَافِقِينَ المذكورِينَ قبلُ، كَمَا يَقْتضيه ظاهِرُ الكلامِ، بَل جِيءَ بِالاسْمِ الْمَوْصُولِ؛ لِتُبْنَى عليه جُملةُ صلةٍ تتضمّنُ تعليلَ الإنكارِ التّوبيخيِّ على بَعْضِ الْمُؤْمِنِين الذِينَ قالُوا بِإيمَانِ الْمُنَافِقِين، فقال سُبحانَهُ: ﴿مَنْ أَضَلَّ ٱللَّهُ﴾؛ لِتشديدِ الإنكارِ وتأكيدِ استحالةِ الهدايةِ بما هو مذكورٌ في حيِّزِ الصِّلةِ[1].

تَأْكِيدُ اسْتِحَالَةِ هِدَايَةِ مَنْ أَضَلَّهُ اللهُ تَعَالَى

بَرَاعَةُ الِالْتِفَاتِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّـهُ فَلَن تَجِدَ لَهُۥ سَبِيلًا﴾:

في قول اللهِ تعالَى: ﴿وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَن تَجِدَ لَهُۥ سَبِيلًا﴾ خُروجٌ من خِطَابِ الجَمَاعَةِ إلى خِطَابِ الْمُفْرَدِ؛ لِيكونَ إمَّا خطابًا إلى الرَّسُولِ ﷺ، ففيه تَنْبِيهٌ لِلمُختَلِفِينَ في شأنِ الْمُنَافِقِينَ؛ بِأَنَّهُ إذَا لَم يَكُنْ لِلرّسُولِ ﷺ أنْ يجدَ سبيلًا لِمَنْ يُضِلُّه اللهُ تعالَى، فَأَحْرَى أَنْ لَا يَكُونَ ذَلِكَ لجَمِيعِ الْمُؤْمِنِين[2]، وإمّا خطابًا موجّهًا إلى كلِّ واحدٍ مِنَ المخاطَبين، فيكون ضميرُ الخطَابِ خارجًا عن أصلِهِ في الدِّلالةِ على معيَّنٍ؛ قصدًا لإفادَةِ العموم، فيكونُ فيه إشعارٌ بِشُمولِ عدمِ الوجدَانِ لكلِّ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى طَرِيقِ التَّفْصِيلِ وَاحدًا واحدًا[3].

تَحْصِيلُ طَرِيقِ الْهِدَايَةِ ظَفَرٌ بِأَمْرٍ عَظِيمٍ

وعُبِّرَ بِنَفْيِ الوجدانِ دونَ غيرِه؛ لإفادةِ نفيِ تَحْصِيلِ سبيلِ الهدايةِ بأيِّ طريقٍ كانَ، ولِيدلَّ على أنّ وجدانَ طريقِ الهدايةِ ظفَرٌ بأمرٍ ذي شأنٍ، وجاءَ النَّفيُ بصيغةِ ﴿فَلَن﴾؛ لِيفيدَ تأكيدَ النَّفيِ وتَقْرِيرَه.

دِلَالَةُ تَنْكِيرِ ﴿سَبِيلًا﴾ مِنْ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿فَلَن تَجِدَ لَهُۥ سَبِيلًا﴾:

نُكِّرَ لفظُ ﴿سَبِيلًا﴾ في قولِهِ تعالَى: ﴿فَلَن تَجِدَ لَهُۥ سَبِيلًا﴾؛ ليكون دالًّا على العُمُومِ؛ إذِ النَّكرةُ سُبِقَتْ بنفيٍ، والمعنَى: مَنْ تَرَكَ سَبِيلَ الهدايَةِ والرّشادِ؛ كَانَ مِن سُنَّةِ اللهِ تعالَى أَن يَكُونَ ضَالًّا طولَ حَيَاتِهِ؛ إذ لَا تَجِدُ لَهُ سَبِيلًا أُخرَى يَسلُكُهَا فَيَهتَدِيَ بِها إلى الحَقِّ[4].

مَنْ أَعْرَضَ عَنْ سَبِيلِ الْهُدَى؛ بَقِيَ فِي عَمَايَاتِ الضَّلَالَةِ

(1) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 2/212.
(2) أبو حيان، البحر المحيط: 4/8.
(3) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 2/213.
(4) رضا، تفسير المنار: 5/264.

نُكْتَةُ وَضْعِ الْمُظْهَرِ مَوْضِعَ الْمُضْمَرِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّـهُ﴾:

تَـرْبِيَـةُ الْمَهَابَةِ بِالتَّصْرِيحِ بِذِكْرِ الِاسْمِ الْأَحْسَنِ (الله)

قالَ اللّٰه تعَالَى: ﴿وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ﴾ بإظهارِ الاسم الأحسنِ، وكان مقتضَى الظَّاهرِ إضمارَهُ؛ لتقدُّم ذِكْرِهِ قريبًا في قولِه تعالَى: ﴿أَتُرِيدُونَ أَن تَهْدُواْ مَنْ أَضَلَّ ٱللَّهُ﴾، فلم يَرِدِ النَّظْمُ القرآنيُّ: (وَمَن يُضلّه فلَنْ تَجِدَ لهُ سبيلًا)، وجيءَ بالاسْم الظَّاهرِ ﴿ٱللَّهُ﴾ لِزيادَة الإيضاحِ والتّقرير في ذِهْنِ المخاطَب في أَنَّ الهدايةَ والضّلالَ بيَدِ اللّٰهِ سُبحانَهُ، كما أنّ في ذِكْرِ الاسم الأحسَنِ (اللّٰه) تعظيمًا لَهُ سُبحانَهُ وتخويفًا منه[1]، وفي الإظهَارِ تَمْهِيدٌ لجريَانِ الجملةِ مجرَى المثلِ، بخلاف ما لو أُضْمِرَ بأن يُقال: (وَمَنْ يُضِلّه)؛ فلا يصحُّ إجراؤُهُ هذا المُجْرَى.

بَلَاغَةُ التَّذْيِيلِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّـهُ فَلَن تَجِدَ لَهُۥ سَبِيلًا﴾:

جَرَيَانُ كَثِيرٍ مِنْ جُمَلِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ مَجْرَى الْأَمْثَالِ

قولُ اللّٰهِ تعالى: ﴿وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَن تَجِدَ لَهُۥ سَبِيلًا﴾ تذييلٌ مقرِّرٌ لِما تقدّمه مِنَ الْإِنْكَار في قَوْلِهِ: ﴿أَتُرِيدُونَ أَن تَهْدُواْ مَنْ أَضَلَّ ٱللَّهُ﴾، ومؤكِّدٌ لاستحالةِ هدايةِ مَن أضلَّهُ اللّٰه سُبحانَهُ[2]، وهو تذييلٌ جارٍ مَجْرَى المَثَلِ؛ لعدمِ افتقارِهِ إلَى ما قبلَهُ في الكشْفِ عَنْ أَصْلِ مَعْنَاهُ، فكان التَّذييلُ قاعدةً عامّةً سائرةً مسير الأمثَالِ.

وفي الختمِ بهَذَا التّذييلِ تعليلٌ وتأكيدٌ لِلْإِنْكَار التّوبيخيِّ المذكُورِ في صَدْرِ الآيَةِ ﴿۞فَمَا لَكُمْ﴾، فيَكونُ ختمُ الآيةِ تأكيدًا وتعليلًا لمطلَعِها.

تَوْجِيهُ الْمُتَشَابِهِ اللَّفْظِيِّ بَيْنَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَن تَجِدَ لَهُۥ سَبِيلًا﴾ وَنَظَائِرِهَا:

دِقَّـةُ اخْتِيَارِ الْأَلْفَاظِ الْمُلَائِمَةِ لِسِيَاقَاتِهَا.

وردَ قولُ اللّٰه سُبحانه: ﴿وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ﴾ في مواضعَ؛ منها في قوله تعالى: ﴿وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَن تَجِدَ لَهُۥ سَبِيلًا﴾، وَقَوْلِهِ سُبحانهُ: ﴿وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنْ هَادٍ ﴿٣٣﴾﴾ [الرَّعد: 33]، وَقَوْلِهِ ﷻ: ﴿وَمَن

(1) السكاكي، مفتاح العلوم، ص: 177.

(2) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 2/213.

يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِن وَلِيٍّ مِّنۢ بَعْدِهِۦ﴾ [الشورى: 44]، وَقَوْلِهِ ﷻ: ﴿وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِن سَبِيلٍ ﴿٤٦﴾﴾ [الشورى: 46]، ووجهُ التَّغايُرِ بينهَا أنَّ آيةَ النِّساءِ تقدَّمَهَا قولُه تعالى: ﴿أَتُرِيدُونَ أَن تَهْدُواْ مَنْ أَضَلَّ ٱللَّهُ﴾، فلمَّا أنكرَ اللهُ سبحانه على هؤلاء عدمَ قتالِ المنافقينَ كي يجدوا سبيلًا إلى هدايتهم؛ ناسبَهُ قولُهُ: ﴿وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَن تَجِدَ لَهُۥ سَبِيلًا﴾ مراعاةً لذلك المعنى، ولتحْقِيق التَّناسبِ الصَّوتي بفاصلةٍ لاميَّةٍ.

بخلاف آيةِ سورة الرَّعدِ ﴿وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنْ هَادٍ ﴿٣٣﴾﴾ [الرَّعد: 33]؛ فقد تقدَّمها قولُهُ تعالى: ﴿بَلْ زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُواْ مَكْرُهُمْ وَصُدُّواْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ﴾ [الرَّعد: 33]، فلمَّا كان مَن صُدَّ عن السَّبيلِ قد يجدُ من يهديهِ إليه؛ ناسبَهُ قوله تعالى: ﴿وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنْ هَادٍ ﴿٣٣﴾﴾ مراعاةً لذلك، وتحقيقًا لتناسُبِ الفواصلِ الدَّاليَّةِ.

وأمَّا قوله: ﴿وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِن وَلِيٍّ مِّنۢ بَعْدِهِۦ﴾ [الشورى: 44]، فسبقَهَا قولُهُ تعالى: ﴿وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ ﴿٤٣﴾﴾ [الشورى: 43]، فلمَّا دلَّ ذلك على ولاية اللهِ سُبحانه لمن هدَى بإرشادهم إلى عزائم الأمور؛ ناسبَهُ أن تُنْفَى ولايتُهُ عمَّن أضلَّ، فقال تعالى: ﴿وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِن وَلِيٍّ مِّنۢ بَعْدِهِۦ﴾ [الشورى: 44].

وأمَّا قول اللهِ سُبحانه: ﴿وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِن سَبِيلٍ ﴿٤٦﴾﴾ [الشورى: 46]، فقد صُدِّرت الآيةُ بقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لَهُم مِّنْ أَوْلِيَآءَ يَنصُرُونَهُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [الشورى: 46]، ردًّا على قولهم المحكيِّ قبلُ: ﴿هَلْ إِلَىٰ مَرَدٍّ مِّن سَبِيلٍ ﴿٤٤﴾﴾ [الشورى: 44]؛ ناسبه قولُه: ﴿وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِن سَبِيلٍ ﴿٤٦﴾﴾ [الشورى: 46].

❁ الفُروقُ المُعْجَمِيَّةُ:

الرِّكْس والنِّكْس:

النِّكسُ: يَدُلُّ على قَلبِ الشَّيءِ، ومنهُ قولُهُم: وقع فلانٌ منكوسًا، أي: وقع عَلَى رَأْسِهِ، والوِلَادُ المَنْكُوسُ: أَنْ يَخرُجَ رِجلَاهُ قَبلَ رَأْسِهِ، فخرج مقلوبًا، ونُكِس المريضُ: عاد في مرضِهِ بعد النَّقه، وَأمّا الرِّكسُ؛ فهو رَدُّ أَوَّلِ الشَّيءِ عَلَى آخِرِهِ مَقلُوبًا مُتَحَوِّلًا عَنْ حَالَةٍ إِلَى أَردَأَ مِنْهَا، فالرِّكْسُ أَبلَغُ مِنَ النِّكْسِ؛ لأنَّه قلبُ الشّيءِ بردّه إلى حالةٍ أردأ ممّا كان عليه، ففي الرِّكس قلبٌ ورجوعٌ إلى الأقبحِ بعدَ أنْ كانَ في حالٍ حسَنَةٍ؛ ولِهذا سُمّيَ الرَّجيعُ رِكسًا؛

لأنّه رَجَعَ عن حالِ الطَّعَام، وأَرْكَسَهُ أَبْلَغُ مَنْ رَكَسَهُ، وأفادَ الإركاسُ هنا الهلاكَ، وَمَنْ عَبَّرَ بِهِ عَنِ الإهلَاكِ؛ فَإِنَّهُ أَخَذَ بِلَازِمِ الإِركَاسِ، والنِّكْسُ فيهِ مَعْنَى القلبِ فقط؛ لِأَنَّ النِّكْسَ قلبُ الشيءِ بجعْلِ أَسْفَلِهِ أَعْلَاهُ[1]، فعُبِّرَ في الآية بِـ ﴿أَرْكَسَهُم﴾؛ لبيانِ شدَّةِ قبحِ ارتدادِهم بما كسبُوا مِنَ الكفرِ والنِّفاقِ، ففي ﴿أَرْكَسَهُم﴾ معنى الرُّجوع إلى أقبحِ وصفٍ، ويستلزمُ الهلاكَ بعد أنْ كانوا في حالٍ حسنةٍ مِنَ الإيمانِ والهُدى.

(1) الرَّاغب، تفسير الراغب: 3/1374، وأبو حيّان، البحر المحيط: 4/8.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد السابع، سورة النساء من الآية 24 إلى الآية 114
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1444هـ - 2023م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2023م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: سورة النساء من الآية 24 إلى الآية 114 [إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2023.
مج. 7 ، 804 صفحة ؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-798-59-0
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 7 : سورة النساء من الآية 24 إلى الآية 114.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن- ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث ج- المستغانمي، امحمد صافي

الترقيم الدولي : 978-9948-798-59-0
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-5066600 بتاريخ 2023/03/16م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»